الإتقان المعرفي
لنقد النص التاريخي عند المؤرخ

أ.د. حامد عبد الحمزة محمد علي(*)

مقدمة

قامت مشكلة الدراسة في بحثنا الموسوم: (الإتقان المعرفي في نقد النص التاريخي عند المؤرخ) على تسليط الضوء على موضوع النقد التاريخي بكل آلياته العملية وعلى سبيل أهميته في موضوع منهج البحث التاريخي، ويعد النقد التاريخي ملازماً للمؤرخ الذي قصد الحيادية والدقة العلمية في مشروعه البحثي أو حتَّى في مجال القراءة التاريخية، وقد قسم المؤرخون النقد التاريخي إلى قسمين: النقد التاريخي الباطني والنقد التاريخي الظاهري، وذهب كل منهما في أداء وظيفته العلمية التي تبناها المؤرخ ذو الاتجاه العلمي في كتابة وقراءة التاريخ، وان موضوع النقد التاريخي ليس بالموضوع السهل فهو بحاجة إلى دراية علمية في ثنايا التاريخ وكذلك فهو لا يستغني عن منطق البحث العلمي لغرض الخروج بنص تاريخي تتوفر فيه الحدود العليا من الحقيقة. وقد جاء بحثنا هذا بمقدمة وخاتمة ومبحثين: كان الأول تحت عنوان النقد الباطني أو الداخلي وفيه استعرضنا الأهمية من استعمال هذا النوع من أنواع النقد التاريخي وكيفية معالجته للوثائق التاريخية، أما المبحث الثاني فقد كان بعنوان النقد الظاهري أو الخارجي، وكذلك فيه تم تسليط الضوء على دور النقد الظاهري في التعامل مع النصوص التاريخية بأسلوب يختلف عن ما جاء بهِ النقد الباطني، فكانت له تمثلاته العلمية في طريقة المعالجة التاريخية للوثيقة أو المخطوطة التاريخية.

الكلمات المفتاحية: النقد التاريخي، الوثيقة، المؤرخ.

المبحث الأول

النقد الباطني أو الداخلي

اتفق المؤرخون على أن النقد التاريخي يقوم على عملية شرح وتحليل ومعالجة النصوص التاريخية ظاهرياً وباطنياً ومن ثم الوصول إلى تقييم تلك المعالجات في النصوص التاريخية، فينبغي أن يتصف المؤرخ بروح النقد وان يتملك هذهِ المعرفة، وتأتي قيمة هذهِ المعرفة من جمع المادة التاريخية المراد بحثها وينبغي أن يتعرف الباحث على صاحب كل مصدر

(*) جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية.
hamedaiail30@gmail.com

أو مرجع وقراءاته لذلك المصدر أو المرجع ـ وذلك لأن الانتماء السياسي أو الاجتماعي أو القومي أو الديني أو المذهبي للمؤلف غالباً ما ينعكس على آرائه وتحليلاته ومنهجه في الكتابة، وبهذا يستطيع المؤرخ النبه عند عودته لأي مصدر أو مرجع أن يميز بين الآراء الموضوعية والآراء الذاتية لأصحابها وبذلك يستطيع المؤرخ الذي يعمل بروح النقد من الوصول لأكثر الآراء التاريخية ترجيحاً وإثباتاً وإقناعاً مما يؤدي إلى نضوج نص تاريخي قائم على روح البحث العلمي[١].

للنقد الباطني أهمية علمية لا غنى عنها في أساسيات المؤرخ الذي يهدف إلى عملية نقد النص التاريخي، ويقصد بهِ الاهتمام بصورة خاصة بالتحقق من معنى المادة الموجودة في الوثيقة ومدتها بعد أن تم التأكد من زمانها ومن مكانها وتحقق من شخصية كاتبها بواسطة النقد الخارجي[٢]. وان الخطوة الحقيقية في منهج البحث التاريخي هي عملية النقد الباطني، وهي بيان ما قصده صاحب الوثيقة من هذهِ الوثيقة ثم معرفة صدقه في الرواية سواء أكان شاهداً عيان أو ناقلاً عن غيره، ذلك أن صاحب الوثيقة قد مر بجملة أدوار، فقد ابتدأ بان كان شاهد عيان من خلال مشاهدة حادثاً ثم أدركه ثم كتبه وهذهِ الكتابة تمر بجملة مراحل عبر استعمال ألفاظ ثم تعابير ثم طريقة تنظيم الوصف، ففي كل هذهِ الحلقات المتتالية من هذهِ العمليات يمكن أن يقع الخطأ في احدها، فعلينا أن نعرف بالدقة أين أخطأ وأين أصاب وهل استطاع أن يروي الحادث كما شاهده تماماً أو هل لم تكن ثمة دواعي لما قام به، على سبيل التزييف أي الخداع المقصود وقد يكون حصل الخطأ لعدم الدقة في رواية الحادث لأسباب إما شخصية وإما أسباب خارجه عن إرادته[٣].

وان الوظيفة الأساسية في عمل الناقد التاريخي هي ضبط النص وتوضيحه والتنبه إلى ما فيه من أغلاط وأوهام والتنبه إلى الرأي الضعيف وبيان الرأي الأقوى معززاً ذلك بالأدلة والشواهد وموثقاً رأيه بالمصادر المعتمدة، وترجيح الرأي بالدليل وتقويم كل معوج وتصويب الخطأ وهو ما يدخل في باب النقد العلمي، ولا يقوم بهذا إلا الناقد المتمكن الحذر المدقق الذي أدرك النصوص وعرف دقائقها بحيث لا يصبح النقد ضعيفا تجرب فيه الآراء وتطلق فيه الأحكام دون حجة وبينة ودليل ودافع، وإلا فليس لأحد أن ينقد نصاً معتمداً على الذوق والمزاج، والناقد الجيد هو الذي يحيط بعلوم التراث ولغته وأدبه وله خبرة بنصوص ودقائق النقد وهو الذي يستطيع الحكم على النصوص ونقدها فيفيد بعمله هذا قارئ الكتاب والباحث والدارس فيسهل عليهم الفائدة ويوفر لهم الجهد والوقت وبذلك تحقق الهدف الأسمى للنقد التاريخي[٤].

اتفق المؤرخون على أن تحليل النص التاريخي يكون على وجهين: أولهما تفسير ظاهر النص وثانيهما إدراك غرض المؤلف، فعمل المؤرخ المدقق المنقب يحاول فيه تفسير ظاهر النص أن لم يكن ملماً بلغة الأصل الذي يدرسه وعليه أن

يجيد فهم هذهِ اللغة كما عرفت واستعملت في العصر الذي عاش فيه راوي الرواية التاريخية فمعاني المفردات تتطور وتتغير أحياناً مع تطور الظروف وتغير الأحوال العامة، ويكفينا دليلاً على ذلك التطور في الظروف وعلى المؤرخ أيضاً أن يذكر أن المفردات والاصطلاحات اللغوية تختلف أيضاً باختلاف الأقاليم حيث تختلف باختلاف الكاتب نفسه، كما وان للعادات والتقاليد أثراً في أسلوب كتابة الرواية التاريخية فهي تخضع للمناخ العام في بيئة اجتماعية بعينها.

ويراود المؤرخ المدقق في الوثيقة التاريخية شيء من الشك في فهم بعض هذهِ الدقائق اللغوية في أصل من الأصول، فيجدر بهِ أن يكمل قراءة النص أولاً لعله يقف على إيضاح ما التبس فهمه فان أعياه ذلك فعليه الرجوع في ذلك إلى أقوال المعاصرين في التخصص ذاته[٥]. وان مسؤولية المحقق كمسؤولية المؤلف بل ربما تزيد لأن قلب المتصفح فارغ وقلب المنشئ مشغول بما كتبه وأراد تدوينه وجمعه، فعلى الناقد الباحث بصفة عامة أن يكون معتدلاً في إظهار الحقائق وتخليص النص التاريخي من كل ما علق بهِ من شوائب رافقته بهِ عبر الزمان.

فضلاً عن ذلك ينبغي أن تكون التعليقات والتصويبات والإضافات مكملة للنص التاريخي موضحة لما فيه متممة لفوائده وليست استطرادات بعيدة غير سديدة يلتقط فيها الكلام من هنا وهناك ليطيل الحواشي ويوهم القراء بكثرة المعرفة فان كل هذا يعطي عكس فائدة التحقيق ولا يحقق الغرض المقصود من تتبع الوثيقة التاريخية المراد نقدها علمياً[٦]. وقد قسم هذا النوع من النقد إلى قسمين: نقد ايجابي ونقد سلبي.

أولاً: النقد الباطني الايجابي

نستطيع القول إن النقد التاريخي الايجابي هو تحليل الأصل التاريخي الذي فقد تفسيره وإدراك معناه[٧]. وترجع عملية تحليل النص التاريخي إلى هذا النوع من النقد وتعرف بالنقد الباطني للوثيقة وهو من وظائف منهج البحث التاريخي الذي يقوم بتحليل الوقائع ويفسرها والربط بين ظواهرها المختلفة ثم استخراج النتائج منها ولا ريب في أن ذلك سوف يوصلنا في النهاية إلى القوانين التاريخية التي توضح العلاقة بين الظواهر المختلفة التي صاغت ذلك الحدث التاريخي والعلاقة بين المؤرخ والوثيقة[٨].

منهج البحث التاريخي يقرر في أن الناقد التاريخي ما هو إلا قارئ يثير تساؤلاً حول مدى صحة ما يقرأه، وللإجابة عن هذا التساؤل فانه يحاول أن يفصل العناصر الصحيحة عن العناصر الخاطئة في العمل الذي يقوم بنقده، فإذا ما ظن انه لا يوجد بهِ أي عناصر صحيحة أو انه لا يحتوي على أي عناصر خاطئة فان ذلك يكون كالقول بأنه ما من شيء يمكن أن يقوم بهِ الناقد في هذا العمل، وان الناقد قارئ يتفق إلى حد معين مع آراء المؤرخ الذي يقرأ

له ومن ثم يمكنه أن يبني على هذهِ الموافقة المحدودة حجته لرفض الاتفاق معه على نحو اكبر ويقرر ما جاء بهِ المؤرخ من دقة أو خطأ[٩]، ويهدف هذا النوع من النقد إلى تحليل محتويات الوثيقة للتأكد من معنى الألفاظ ومن قصد المؤلف الحقيقي مما كتبه أي المعنى الحرفي والمعنى الحقيقي للنص التاريخي، وكذلك تحديد المعنى الحرفي للنص الموجود في الوثيقة فهو عملية لغوية ولذا فان علم اللغات يعد في مقدمة العلوم المساعدة للتاريخ والتي تمكن المؤرخ من كتابة بحث تاريخي رصين[١٠].

لمعرفة نص من النصوص التاريخية يجب معرفة لغته، وان اللغة نفسها التي نتعلمها وان كانت منتشرة على بقع واسعة من الأرض فأنها تتطور بحسب الأمكنة، وان لكل واحد من الناطقين أو الكاتبين بها عاداته الحسنة أو السيئة وأسلوبه، فقد تكشف لغته عن أطباعه وأصوله وعمره وربما لون شعره ووجهه والتجاعيد فيه ومظهره وخطه، ومن ثم فلا يكفي أن يمتلك الباحث التاريخي معرفة عامة باللغة ليكون قادراً على فهم جميع النصوص المكتوبة بهذهِ النظام، ولم تكن الجامعات في الماضي تشعر بان دراسة التاريخ بحاجة لمعرفة اللغة الحية أو الميتة أو غير ذلك من الأمور، ومن ثم فان هناك مؤرخين حقيقيين عملوا وبنجاح معتمدين على الترجمة ولهذا جرت العادة أن تصحب طبقات النصوص ترجمات لها وغدا هذا شبه قاعدة بالنسبة للغات الشرقية وكذلك النصوص اليونانية واللاتينية، وأدى هذا بالطبع إلى انخفاض مستوى الدراسات الكلاسيكية، ولا يمكن نشر أي نص من نصوص البرديات بدون ترجمة، ومما لا شك فيه أن الترجمة تقدم تسهيلات كبيرة للباحثين. وان فهم نص تاريخي منذ قرنين أو ثلاثة عملية صعبة وان اللغة الأجنبية التي تزود بها الباحث عادة قد لا تتضمن تلك المصطلحات التاريخية التي هو بأشد الحاجة إليها، ولذا فقد يشعر بخيبة أمل مريرة أمام نصوص تاريخية معينة فعليه أن يدرك مصطلحاتها بدقة وواقعها الماضي كما لا بد أن يجد نفسه أمام نصوص متنوعة يحمل كل منها فهما مستقلاً عن الآخر[11].

وعندما نجد وثيقة تعود إلى القرن الرابع الهجري تختلف من حيث مفرداتها ومصطلحاتها التاريخية عن لغتنا العربية الفصحى اليوم على الأقل من حيث رصانة العبارة وقدم تعبيراتها، ذلك أن المفردات اللغوية عموما تتطور وتتغير مع الزمن واللغة كائن حي لا يبقى على حال من الركود والجمود بل إنها تتجدد وتدخلها كل يوم تعبيرات وتراكيب في حين تموت فيها أخرى أو تصبح متكلفة أو مستغلقة على الافهام مما يجعلنا نمعن النظر في كل تفاصيل المقارنة في هذهِ الوثيقة وبين قرون متعددة، لذلك فان ما جاء في وثيقة القرن الرابع الهجري يختلف عن ما تحمله وثيقة في القرن التاسع الهجري[١٢].

النقد الباطني ليس أداة يمكن استخدامها لمجرد لذة الاستخدام، وهنا لا تتحقق لذة

مباشرة؛ لأنه لا يحل أية مشكلة حلاً نهائياً حاسماً إلا بحسب الضرورة، والمؤرخ الحريص على الدقة يقتصر على منهج موجز يركز فيه كل العمليات في طائفتين الأولى: تحليل مضمون الوثيقة والنقد الايجابي للتفسير وللتأكد مما أراد المؤلف أن يقوله، والتحليل الثاني: تحليل الظروف التي أنتجت فيها الوثيقة والنقد السلبي للتواريخ من أجل ضبط أو مراقبة أقوال المؤلف على أن هذا الازدواج في العمل النقدي لا يمارسه إلا الصفوة المختارة من المؤرخين الذين يعملون حسب منهج علمي الهدف منه قراءة النص ابتغاء أن نجد فيه مباشرة معلومات دون أن نفكر عن ما في ذهن المؤلف، وهذا المنهج نجده في وثائق القرن التاسع عشر على أحسن تقدير لأن الذين كتبوها كانت لغتهم وطريقتهم في الكتابة مألوفتان لنا في الأحوال التي لا تحتمل غير تفسير واحد، لكنه يصبح منهجاً خطيراً حينما تكون عادات اللغة أو الفكر عند المؤلف متباينة مع عادات المؤرخ الذي يقرأها أو حين يكون المعنى ليس واضحاً، وكل من يقرأ نصاً ولا يهتم بفهمه لا بد أن يحدث له أن يقرأ من خلال انطباعاته فيجذب انتباهه في الوثيقة الجمل أو الكلمات التي تتجاوب مع تصوراته، وكل هذا يوفر القناعات عند الناقد للنص التاريخي في أن يقوم بعملية التركيب التاريخي كخطوة علمية من خطوات منهج البحث التاريخي[١٣].

وعلى هذا فإن الحقيقة التاريخية يمكن أن توصف على أنها أمر معين مشتق اشتقاقاً مباشراً أو غير مباشراً من وثائق تاريخية موثوق بها بعد أن تم فحصها بدقة تبعا لقوانين المنهج التاريخي، وعلى سبيل المثال حقيقة أن أفلاطون قد عاش بالفعل، وان الاسكندر قد غزا الهند، وان للصين أدباً قديماً، وان ميشيل انجلو قد نحت تمثال (موسى) وان البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية قد أغلقت عام ١٩٣٣ لمدة أربعة أيام بناءً على أمر من رئيس الجمهورية ١٩٤٩، فكل ما ذكر هو حقائق تاريخية ومهما يكن فان الشك فيما يتعلق بالتفاصيل الحقيقية الملموسة فيمكن أن يكون مرده إلى فقدان الدليل القائم على الملحوظات الأساسية أكثر من اختلاف رواية الشهود لتلك التفاصيل وهذا يخلق المساحات الواسعة أمام عقلية الناقد التاريخي للتحرك وفق آلياته العلمية[١٤].

ثانياً: النقد الباطني السلبي

يمكن القول إن النقد الباطني السلبي يعني التعرف على موضوعية الكاتب، وهنا يتم التحقق من رؤية الكاتب حول مدى خطأ أو تحريف الوثيقة، كذلك التحقق من مدى أمانته في نقل الواقعة التاريخية وهل كان موضوعياً وصادقاً أم مشوه للحقائق التاريخية وهل شاهد الحادثة أم سمع عنها وكذلك التأكد من سلامة جسمه وعقله وعمره؛ لأن كل ما تقدم يتيح لنا معرفة سلامة النص التاريخي الذي قدمه المؤلف في الوثيقة التاريخية المراد نقدها[١٥].

فالنقد الباطني يشكل عملية ضرورية لتصفية الحقائق واستبعاد الزائف منها بقدر

المستطاع وهذا النقد الباطني السلبي يؤدي إلى قاعدتين: الأولى أن الإثبات العلمي لأية حقيقة تاريخية لا يمكن أن يتم عن طريق جهود معينة فحسب وإنما يجب أن تتوافر لدى الباحث في التاريخ الأدلة التي تثبت تلك الحقيقة. والثانية انه لا يجوز أن ينقد الأصل في هذهِ المرحلة كوحدة عامة وإنما ينبغي أن تنتقد جزئياته وتفصيلاته وحوادثه المفردة واحدة بعد الأخرى. وترتبط قيمة كل أصل تاريخي بالظروف التي تمت خلالها سلسلة العمليات العقلية التي انتهت إلى تدوينه ووصوله إلى المؤرخ، والتعرف على شخصية المؤلف إنما يدلنا على بعض الظروف التي كتب خلالها الأصل التاريخي، كما أن معرفة عواطف المؤلف وعاداته وأهوائه وبيئته ومستواه العلمي إنما يساعدنا في الكشف عن عوامل الكذب أو الخطأ أو الخداع أو الصدق أو الصواب حينما نتتبع ما يمكن تتبعه من العمليات العقلية والظروف التي ارتبطت بكتابة الأصل التاريخي وما أحاط بهِ من تحديات خلال كتابة الأصل التاريخي[١٦].

ويصبح من حق الناقد أن يشك في صحة وأمانة المعلومات الواردة في الأصول التاريخية عن موضوع معين فالأصل أن كل صاحب وثيقة متهم بالخيانة والتزييف والخطأ وعدم النزاهة ويمكننا أن نبدأ بحثنا إما بتأييد هذا الحكم السابق أو بإثبات براءته وبهذا نستطيع أن نقيم منهجا علميا لدراسة التاريخ نذهب فيه إلى اعتماد كافة خطوات منهج البحث التاريخي بغية الوصول إلى الحقيقة التاريخية[١٧].

وعملية الحصول على قدر معين من النقد أفضل من لا شيء، وقد أفاد من غير شك في دراسة التاريخ وكتابته، ولكن ينبغي تطبيق النقد الباطني السلبي بطريقة أدق وأعمق، فعمل الباحث في التاريخ أن يجعل قدراً كبيراً من الشك كنقطة مهمة في البدء في البحث، وكل المعلومات التي لم تثبت صحتها ينبغي أن ينظر إليها بروح من الشك حتَّى يمكن الوصول إلى الأدلة التي تثبت صحتها، ولا يملك الباحث حق اعتبار هذهِ المعلومات صحيحة دون أن تتوفر لديه الأدلة الكافية التي تثبت له ذلك، وان الاتجاه العام الذي يحدث في أحوال كثيرة هو أن الباحث في التاريخ ينقد الأصل التاريخي كوحدة عامة ويقسم الأصول التاريخية على أصول موثوق بصحتها، وأصول غير موثوق بصحتها، والأصول التي تعد صحيحة هي وحدة عامة تقبل كل معلوماتها على أنها حقائق مسلم بصحتها ولا يغامر الباحث في الشك في جزء منها، والعكس بالنسبة للأصول التي يتقرر أنها ليست أهلاً للثقة وأحياناً قد يقتنع الباحث بإثبات صحة الأصل التاريخي وبالتأكد من انه غير مزيف ولكن ذلك لا يعني حتماً صحة كل ما أورده من المعلومات، فينبغي على الباحث أن يقاوم هذا الاتجاه الطبيعي عند دراسة الأصول التاريخية ونقدها، إذ أنها تحتوي بالضرورة على معلومات متعددة متنوعة قد يكون بعضها صحيحا وقد يكون بعضها الأخر غير

صحيحا سواء أكان عن عمد أو عن غير عمد، وعلى ذلك فلا تكفي دراسة معلومات الأصل التاريخي كوحدة عامة ولا الاقتصار على التأكد من انه غير مزيف بل ينبغي أن تدرس كل رواية أو حادثة على حدة وليس النقد الباطني السلبي بالأمر المستطاع بغير هذا التثبت الدقيق للحقائق التاريخية[١٨].

وان إثبات الحقيقة العلمية لا تقرر بمجرد الشهادة عن دقتها أو صدقها فعملية التأكيد على أن قضية ما صحيحة ينبغي أن تستند هذهِ القناعة إلى أسباب خاصة لغرض الاعتقاد أنها صحيحة صادقة، فمن الممكن في بعض الأحوال أن يكون توكيد المؤلف سببا كافيا لكن لا يمكن معرفة ذلك مقدما، فالقاعدة إذاً هي أن نفحص كل قول للتأكد من انه من النوع الذي ينطوي على سبب كافي لتصديقه. ونقد الوثيقة لا يمكن أن يتم جملة بل القاعدة ينبغي أن تكون تحليلها إلى عناصرها لاستخلاص كل الأقوال المستقلة التي تتألف منها وفحص كل منها على حدة وفي كثير من الأحوال نشاهد أن الجملة الواحدة تحتوي على عدة أقوال، لهذا ينبغي فصل بعضها عن بعض لنقد كل منها على حدة ففي عقد البيع مثلاً ينبغي أن نميز التاريخ والمكان والبائع والمشتري والسلعة والثمن وكل شرط من شروط العقد، من أجل أن تكتمل شروط الفحص العلمي الدقيق للوثيقة التاريخية. والنقد والتحليل يتمان عمليا في وقت واحد فلا بد أن يتبع النقد تحليل للوثيقة التاريخية ويتبع التحليل والتركيب التاريخي لغرض الوصول إلى نص تاريخي عقلاني[١٩].

ويمكن أن يعرض النقد الباطني السلبي على نحو الآتي: قد يظن الباحث في التاريخ إمكان الحكم على مؤلف الأصل التاريخي الذي لا يعرف في الغالب شيء عن طريقة تدوينه لما كتب وتمييز صدقه من كذبه بمجرد النظرة العاجلة اعتمادا على ما يسمى بطابع الصدق ولكنه كثيرا ما يظل طريق البحث العلمي إذا اقتصر على ذلك إذ أن طابع الصدق مظهر لا يعتد بهِ ولا يعول عليه دائما، والسعي وراء الصدق يحيلنا إلى ضرورة أن نربط قيمة كل أصل تاريخي بالظروف التي تمت خلالها سلسلة العمليات العقلية التي انتهت إلى تدوينه ووصوله إلى الباحث في التاريخ، ولا واجب للنقد الباطني السلبي غير نقد هذهِ الظروف وتمحيصها ولا شك أن من غير الممكن استعادة كل الظروف والعمليات التي تم خلالها تدوين الأصل التاريخي ولكن يمكن استعادة جزء منها على الأقل ويمكن إلى حد كبير معرفة هل قام المؤلف بتدوينها بطريقة سليمة أم لا وبذلك يتحقق الجزء الأكبر من مدى صدق المؤلف ونواياه في صياغة نص تاريخي على وفق أسس علمية[٢٠].

والنقد الباطني السلبي يسعى لمعرفة الظروف العامة لتأليف الوثيقة وهذا يفتح

لنا الأبواب العامة للارتياب بحثا عن يقينية الوثيقة، وكذلك هناك قيمة نقدية للظروف الخاصة بكل قول ومما ينتج عن هذهِ الظروف الخاصة للارتياب نقدا علميا للوثيقة، وهذا البحث المزدوج عن الظروف الخاصة والعامة يسهم في فحص الوثيقة عامة بطريقة منهجية، وان الأسئلة النقدية تتضمن سلسلتين من الأسئلة تناظران سلسلتين من العمليات التي بها تتألف الوثيقة ونقد التفسير، ويعرفنا فقط بما أراد المؤلف أن يقوله ويبقى أن نحدد أولاً: ما أعتقد فعلاً إذ يمكن أن يكون أميناً وثانياً: ما عرفه فعلاً إذ يمكن أن يكون قد اخطأ._ ولهذا يمكن التمييز بين نقد الأمانة وهدفه معرفة ما إذا كان مؤلف الوثيقة لم يكذب وبين نقد الدقة وهدفه معرفه ما إذا كان لم يخطئ.

هدف النقد الباطني هو تحديد إذا كان المؤلف قد تمثل هذهِ الوقائع بدقة فإذا كان قد أعطى معلومات غير دقيقة فربما يكون قد فعل ذلك كذبا أو خطأ وتتعقد العملية دون داعي، ولا فائدة إذا بحثنا في التمييز بين كلا النوعين ولهذا فلما نجد فرصة لممارسة نقد الأمانة على حدث ويمكن اختزال العمل بان نجمع في ثبت أسئلة واحدة كل دوافع عدم الدقة وما هو القصد من وراءها وإلى أي هدف كان يسعى المؤرخ الذي كتب الوثيقة التاريخية[٢١].

المبحث الثاني

النقد الظاهري أو الخارجي

مما لا شك فيه أن مرحلة النقد الظاهري للأصول التاريخية من أهم مراحل النقد عند المؤرخ، فهي تعني البحث عن ما إذا كان الأصل أو المصدر كله أو بعضه مزيف،فلا يمكن الاعتماد على الأصل التاريخي دون فحصه وتدقيقه مع علمنا أن دوافع التزييف لا تزال قائمة مع وجود مغريات الكسب والشهرة والتزييف التي نجدها في أغلب أنواع الأصول والمصادر التاريخية، لذلك سعى المؤرخ الناقد إلى البحث عن دقائق تلك التفاصيل في ثنايا تلك المصادر التاريخية[٢٢].

فيمكن القول إن النقد الظاهري هو الذي يعنى بمعرفة المصادر الزائفة عن المصادر الصحيحة، ثم بيان أصل المصادر التي يعترف بأصالتها وتوضيح صورتها الأصلية، وفي حال الوثائق والمخطوطات والمطبوعات يكون الغرض من النقد الخارجي هو تحرير النص الصحيح مع بيان مؤلفه وزمن التأليف ومكانه والظروف التي وقع فيها الحدث التاريخي، فالنقد الظاهري يستعين بأدوات منطق البحث العلمي سعيا وراء الحقيقة التي يقصدها[٢٣].

إن عمل المؤرخ تظهر فيه الضرورة إلى تثبيت النص الأصلي وتحري أقدم النسخ ومحاولة المؤرخ استخراج النص الأصلي أو الوصول إلى اقرب صورة له، وهو عمل نقدي يتطلب معارف وخبرات متعددة منها أن يكون

المؤرخ ملما باللغة التي كتب بها الناس وان يكون عالما بالخطوط الخاصة بالنصوص التي يعمل عليها كذلك يجب أن يكون على علم بالأخطاء الشائعة الخاصة بتلك اللغة والعصر الذي كتبت فيه الوثيقة أو الناس لاسيما أخطاء النساخ التي تأتي تارة عن قصد وتارة أخرى من غير قصد.

في حال تجاوز المؤرخ الناقد مرحلة تثبيت النص ينتقل إلى مرحلة أخرى من مراحل النقد الخارجي وهي معرفة مؤلف الوثيقة، من هو؟ هل هو ذلك الذي يدعي أن المخطوطة من تأليفه؟ أم هو شخص آخر؟ هذهِ التساؤلات وتساؤلات أخرى عن زمان ومكان المؤلف وبالتالي ما هو تاريخ الوثيقة، لان الوثائق تختلف في قيمتها اختلافا كبيرا من حيث نسبتها إلى كاتبها الأصيل أو إلى ذكر اسمه كواضع لها، فهناك بعض الوثائق أو الأصول التي يذكر عليها اسم المؤلف تؤكد أن فلان من الناس هو الذي ألفها، وهنا يجب عدم الثقة مطلقا بمثل هذا التأكيد لان كثيرا من الوثائق قد سوقت لاعتبارات عديدة ووضع عليها اسم احد المشهورين ليرفع من قيمتها أو قد تكون عظيمة القيمة فتضاف إلى إنسان ليس ذي شأن علمي من اجل تمجيده مع أنها ليست له، وبهذا كان لزاما على الناقد التاريخي بيان أوجه الحقيقة في تحري النصوص التاريخية باستعمال النقد الخارجي للوثيقة التاريخية[٢٤].

أقسام الأصول التاريخية للمخطوطة

أولاً: أصول بخط المؤلف نفسه

بعد حصول المؤرخ على اليقين من كافة الوسائل من أن الأصل التاريخي كان بخط المؤلف دون شك، فمن الممكن أن يستخدم هذا الأصل وان يعتمد عليه وهو مطمئن ويمكن أن نطلق على هذهِ الأصول (الأصول من الدرجة الأولى). وفي حال فقدان الأصل ووجود نسخة وحيدة منقولة من الأصل على الباحث ففي هذهِ الحالة عليه أن يحاول دراسة هذهِ النسخة دراسة تحليلية، فيدرس حياة المؤلف ويحاول أن يلم بظروفه وبنواح عدة وصولا إلى حقيقة الأصل المجهول ولا يجب أن نبالغ في الشك في بعض النصوص التاريخية التي لم ينالها تغيير أو تبديل. وهذهِ الأصول نعتبرها (أصولاً من الدرجة الثانية). وفي حال ضياع الأصل والعثور على عدة نسخ منقولة منه فيها بعض الاختلاف هذا يتطلب من الباحث دراسة مقارنة في محاولة لتحديد النص الأول أو اقرب ما يمكن إليه، ويلاحظ أن تشابه عدد النسخ لا يعني أنها هي الأقرب إلى الأصل فقد تكون كلها مأخوذة من نسخة واحدة بعيدة عن الأصل الضائع. كما يجب ملاحظة أن الأقدمية النسبية للنسخة ليس لها أي أهمية عن نسخة أخرى في عصر تالي.وبهذا استوجب على المؤرخ توخي الدقة والحذر.

ثانياً: العثور على أصلٍ لمؤرخ مجهول

من أساسيات البحث العلمي عند المؤرخ محاولة التعرف على شخصية كاتب النص ومعرفة ميوله ونزعاته ودرجة علمه وذكائه واتصاله بالحوادث التي يروي أخبارها ولا بد من الوقوف على الزمن الذي كتبه في هذهِ الأخبار والمكان الذي سطرت فيه تلك الحوادث التاريخية وعن ما ورد فيه من تشابه الأخبار بين تلك الوثيقة وغيرها من الوثائق التي تحمل المعنى ذاته.[٢٥]

توجد قواعد أساسية تساعد الباحث على التعرف على وثيقة مجهولة المصدر، فيجب عليه أن يقوم بما يسمى بالتحليل الباطن ومعناه أن ننظر في الوثيقة من حيث الخط الذي كتبت بهِ فالخطوط تختلف بين العصور بعضها عن البعض الأخر، فإذا وجدنا وثيقة من القرن الأول أو الثاني الهجري مكتوبة بالخط الفارسي أو النسخ العادي فيجب أن تعد قطعاً منحولة، وإذا وجدنا وثيقة من القرن الرابع الهجري مكتوبة بالخط الكوفي القديم قد خلى من النقط فليس من شك أن علينا أن نعرف هل أن الخط السائد في القرن الرابع الهجري هو الخط الكوفي أم غيره من أنواع الخطوط. وعلينا أن ننظر في الوقائع التي ترد في الوثيقة من حيث إمكان حدوثها في الزمان المنسوبة إليه أو في المكان الذي تزعم الوثيقة أنها جرت فيه وان ننظر فيه، وعسى أن تكون هناك إشارات إلى هذهِ الوقائع في كتب المعاصرين فعن طريق معرفة هذهِ الإشارات نستطيع أن نتبين إلى حد ما العصر الذي نسبت إليه الوثيقة من حيث ملاءمتها لكل الظروف السائدة في ذلك العصر[٢٦].

وعلى سبيل المثال ثمة خطبة منسوبة إلى القائد طارق بن زياد ألقاها على جنده قبل خوض المعركة الحاسمة ضد القوط الغربيين في اسبانيا في ٢٨ رمضان سنه ٩٢ هجرية يحثهم فيها على الجهاد،والملاحظ من تلك الخطبة انه لم يصل إليها المؤرخين المسلمين المتقدمون وهي أكثر ظهوراً في كتب المسلمين المتأخرة التي ذكروها في القرن الخامس الهجري الأمر الذي يجعلنا نشك في نسبتها إلى طارق بن زياد، خاصة أن طارق كان حديث عهد بالإسلام ولم يكن باستطاعته صياغة خطب بذلك الأسلوب المتقدم[٢٧].

ولا بد من القول إن مقارنة الوثيقة بمثيلاتها من الوثائق وفي أماكن مختلفة ودراسة عادات المراسلة والأسلوب واللغة وتاريخ ومكان الكتابة واتفاق ما جاء بها مع الظروف التاريخية كل هذا يبين مدى الصعوبة التي يجب على المؤرخ أن يواجهها ويتغلب عليها ليصل إلى الحقيقة، وان الاعتبارات السالفة لا تكفي لتحديد دقيق لمؤلف الوثيقة ولهذا يمكن أن نؤكد النتائج التي نصل إليها بواسطة ما لدى المؤلفين الآخرين من اقتباسات من

هذهِ الوثيقة، بشرط أن يكون هؤلاء المؤلفين المقتبسون معاصرون أو شبه معاصرون وان يذكر اسم مؤلف الوثيقة مما يرجح لدينا انه إذا كان ثمة انتحال فان هذا الانتحال لم يتم إلا متأخرا أو انه لم يتم انتحال إطلاقاً في الوثيقة المراد نقدها[٢٨].

ويعد الحشو الزائد لغرض إكمال ما تنقصه الوثيقة من السلبيات الكبرى للمؤرخ، فضلا عن ذلك وجود أقوالاً لم يأتي بها المؤلف أو زيادة بعض الشرح في العبارة إما للإيضاح أو لان الناس قد استعصى فهمه على الناسخ الجاهل أو القارئ غير العالم، فذلك يعد ابتعادا عن الروح العلمية للوثيقة وهو أمر غير مقبول علمياً[٢٩]. ويهدف النقد الخارجي أو الظاهري إلى جملة من الأمور أهمها التحقق من أصالة الوثيقة ونسبتها إلى مؤلفها وأنها غير مزورة أو مزيفة أو منحولة من وثائق أخرى أو مؤلفين آخرين، فينبغي التحقق من أن نسخة الوثيقة التي بين أيدينا هي النسخة الأصلية التي كتبت بيد المؤلف أو إنها إحدى النسخ التي استنسخت عنها وفي هذهِ الحالة يجب معرفة مدى صلتها بالنسخة الأصلية أو ما يسمى بالنسخة الأم التي صدرت عن مؤلفها الأول، وقد تبدو هذهِ المهمة عسيرة على المؤرخ لكنها ضرورية لغرض التحقق من الأصل التاريخي للوثيقة[٣٠].

ثالثاً: التحقق من أصالة الوثيقة

يمكن القول إن المخطوطة هي كل كتاب قديم كتبه المؤلف بخط اليد سواء أكان بخط يده أو بخط أيدي تلاميذه، ومن المخطوطات النسخة الأصلية للمؤلف والنسخة الفرعية والمنقولة أو المكتوبة عن تلك النسخ الأصلية. وان غاية التحقق من المخطوطة هو تقديمها كما وضعها صاحبها، وان الكثير من الناشرين لا ينتبهون إلى هذا الأمر فتجعل الحواشي موضعا للزيادة والشرح للألفاظ والترجمات للأعلام وتنقل من كتب مطبوعة مع تعليقات على ما قاله المؤلف وان كل ذلك قد يشغل القارئ عن النص نفسه الذي لم يتضمن تلك الإضافات في المخطوطة الأصلية، مما يؤدي إلى المساهمة في زيادة الشك عن الأصل التاريخي[٣١].

وان مراحل تحقيق المخطوطة هي: اختيار المخطوطة. جمع نسخ المخطوطة الأصلية والفرعية. فحص النسخ وترتيبها. تحقيق المخطوطة.

يقوم تحقيق المخطوطة على معرفة مؤلفها وتعين شخصيته وزمانه، فيتوجب على المؤرخ الذي يمتلك ملكة النقد أن يتعرف على مؤلف الوثيقة وتعين شخصيته وزمانه وتحديد علاقته بالأخبار التي يرويها، فقد تتوفر أصول تاريخية لكن كاتبها مجهولا ولغرض اعتمادها ينبغي التعرف على كاتبها وتاريخ حياته ومدى صلته بالأحداث والمواضيع المدونة فيها، وعند

عدم النجاح في معرفة ما يمكن التأكد من خلاله من مؤلف الوثيقة تبقى هذهِ الأصول ضعيفة من حيث قيمتها التاريخية ولكنها لا تهمل بالكامل، ويمكن أن نجد لها شواهد وتأكيدات من مصادر معروفة وأيضاً ربما يكون هذا الأصل المجهول هو المصدر الوحيد في معلوماته فيمكن اعتمادها في حالة عدم وجود محاذير علمية من قبيل القرائن الدالة على كذبها أو عدم إمكانية تحقيقها في ظل الظروف التاريخية التي تنسب هذهِ المعلومات إليها. ويمكن التعرف على صاحب الأصل التاريخي من خلال البحث في عدة أمور ومنها المعلومات التاريخية الواردة في الأصل التاريخي المراد التحقق منه[٣٢].

يمكن التعرف على الأعلام الذين عنوا بالتاريخ لهذهِ المرحلة أو المرحلة التي تضمنها الأصل التاريخي والبحث في تراجمهم وما نُسب إليهم من مصنفات، فالأسلوب المعتمد في الكتابة والمصطلحات الخاصة التي تميز كل مرحلة من مراحل التاريخ لمعرفة المدة التي عاش فيها المصنف وربما تنفع هذهِ الخطوة في التعرف عليه من خلال مصنفات أخرى معروفة له وبنفس الأسلوب في الكتابة. كما يفيد في تعين مرحلته التاريخية، ويمكن إجراء الفحص الخاص من أجل معرفة نوع الورق والقلم الذي تعتمد فيه المجاهر والعدسات والتحليل الكيميائي بغية جمع الأدلة التي تؤيد ذلك الأصل التاريخي[٣٣].

وليس عسيراً على المؤرخ جمع معلومات عن شخصية المؤلف من كتب التراجم والمعاجم ودوائر المعارف أو كتب المعاصرين لمعرفة ميوله واتجاهاته الفكرية والسياسية التي سوف تنعكس على كتاباته وأحياناً نوع الخط قد يفيد في جمع المعلومات عن شخصية المؤلف، فهناك خط مشرقي ومغربي وربما أيضاً استخدام الأرقام ففي المغرب شاع استخدام الأرقام العربية في حين شاع استخدام الأرقام الهندية في المشرق، ومن هذهِ الإشارات الدقيقة في الوثيقة يمكن للمؤرخ ترجيح الرأي العلمي السائد عن تلك الأصول التاريخية[٣٤].

وفي حال فشل محاولات الباحث لمعرفة شخصية مؤلف الوثيقة فليس أمامه سوى التسليم بهذا، وقد يستبعد الأصل كلياً إذا وجد أن قيمته تتضاءل كثيرا دون معرفة مؤلفه الحقيقي لكن قد يقترح أحياناً استخدام الأصل في حال لا يوجد غيره متوفرا في مجال بحثه[٣٥]. وربما يحتوي الأصل التاريخي على معلومات عن حوادث شاهدها شاهد عيان بنفسه أو معلومات سمع بها ونقلها عن الغير[٣٦].

رابعاً: معرفة الزمن الذي دون فيه الأصل التاريخي

هناك أهمية كبيرة من معرفة الزمن الذي دون فيه الأصل التاريخي. فقد يكون الأصل صحيحاً غير مزيف وقد يكون كاتبه من الأشخاص الذين يتحرون الصدق والبعد

عن الهوى، ومع ذلك فقد ينقص من قيمته التاريخية بعد الزمن بين وقوع الحادث ورؤيته وبين تدوين أخباره، فالذاكرة تخون الإنسان وكلما بعد الكاتب عن زمن وقوع الحادث تعرض لان يفوته قليل أو كثير من التفاصيل الخاصة مهما كانت رغبته في قبول الصدق ومهما حاول استرجاع وقائع الماضي، فإذا لم يحدد الكاتب التاريخ الذي دون فيه ما كتب فكيف يستطيع الباحث أن يحدد ذلك ولو على وجه التقريب، ويمكن للباحث في التاريخ أن يضع حدين لبدء الأصل التاريخي ونهايته بناءا على دراسة محتوياته، أي انه يعين التاريخ الذي لا يمكن أن تكون الحوادث قد وقعت قبله، لذلك ينبغي أن يكون ملما بثقافة تاريخية واسعة تتعلق بالعصر الذي يدرسه، ومن الواضح أن الأصل التاريخي يدرس بعده آخر حادث ورد بهِ ولكن لا يعرف دائما متى تم ذلك التدوين، أي بعد آخر حادث ورد بهِ بزمن قصير أم طويل وهل يمكن تعين تاريخ تدوينه على وجه التحديد، لذلك فان نوايا الباحث في التاريخ وحدها لا تكفي لإثبات صحة الحدث التاريخي بل إن الأمر يتطلب سعيا علميا حثيثا من أجل إثبات الأصول التاريخية ودقتها[٣٧].

الخاتمة

من خلال سير العمل في مشروع الكتابة عن (الإتقان المعرفي في نقد النص التاريخي عند المؤرخ)، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

إن أداة المؤرخ الأولى هي الوثيقة التاريخية والتي تعد من أهم مصادر كتابة التاريخ، وبذلك أخذت حيزاً مهماً في كتابات المهتمين في موضوع النقد التاريخي، ومنها انطلق الناقد للحدث التاريخي بوصفها معيارا للصدق أو خلافه مما ورد في الوثائق التاريخية من حوادث وأخبار عن وقائع حدثت في زمن ما. تعد عملية معرفة الأصل التاريخي من أهَم ما يمكن أن يقوم بهِ المؤرخ المحايد،وذلك لأن المؤرخ يستقي موارده من هذا الأصل التاريخي بعد التأكد من زمان ومكان وكاتب الوثيقة.

تعد اللغة من أهم ما يوفر للناقد في التاريخ من إمكانية لعرض نقده بعد تحليله وإعادة تركيبه على وفق قواعد منهج البحث العلمي، لذلك ينبغي على الناقد للنص التاريخي أن يجيد اللغة التي كتبت بها الوثيقة المراد تحليلها.

إن النقد التاريخي ليس مهمة سهلة، ولذلك تطلب لمن يخوضها أن يكون ملماً بعلم التاريخ وان يدرك جيداً أدوات منهج البحث التاريخي كي تكون مفتاحا لولوجه في تفاصيل النقد التاريخي وما يتطلبه من آليات في تفكيك وتركيب النص التاريخي.

النقد التاريخي بفرعيه الداخلي والخارجي أصبح ملازماً لدراسة التاريخ من أجل تخليصه من كل الأكاذيب التي علقت بهِ عبر العصور، كما وأصبح النقد التاريخي المساهم الأول في عملية عقلنة الخطاب التاريخي.

قائمة المصادر والمراجع

• أسد رستم، مصطلح التاريخ. مركز تراث للبحوث والدراسات، الجيزة، مصر، ٢٠١٤.

•الجبوري، يحيى وهيب، منهج البحث وتحقيق النصوص، دار الغرب الإسلامي، تونس، ١٩٩٣.

•حامد عبد الحمزة محمد العلي، المبسط في منهج البحث التاريخي، ط٢، مؤسسة الصادق، العراق-بابل، ٢٠٢٢

•حامد عبد الحمزة محمد العلي، فلسفة التاريخ النقدية عند مونتسكيو، أطروحة مقدمه إلى كليه الآداب جامعه الكوفة، ٢٠١٤.

•حامد عبد الحمزة محمد العلي، منهج البحث التاريخي نحو رؤية تحليلية، مؤسسة دار الصادق الثقافية، ٢٠٢٣.

•حسن عثمان، منهج البحث التاريخي. ط٨، دار المعارف، القاهرة.

•شوقي الجمل، علم التاريخ. د. ط، الكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة.

•صائب عبد الحميد، علم التاريخ ومناهج المؤرخون. ط٢، مركز الغدير، ٢٠٠٨.

•صلاح الدين المنجد، قواعد تحقيق المخطوطة. ط٧، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ١٩٨٧.

•عبد الرحمن بدوي، النقد التاريخي، ط٤، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨١.

•عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي. ط٣، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٧.

•عبد الله الكمالي، كتابة البحث وتحقيق المخطوطة خطوة... خطوة، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ٢٠٠١.

•عبد الله طه عبد الله السليماني، منهج البحث التاريخي، دار الفكر، عمان، ٢٠١٠.

•عبد الواحد ذنون طه، أصول البحث التاريخي، دار المدار الإسلامي، بيروت-لبنات، ٢٠٠٤.

•فاروق حماده، منهج البحث في الدراسات تأليفا وتحقيقاً، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ١٩٩٥.

•قاسم يزبك، منهج البحث التاريخي، دار الفكر، ١٩٩٠.

•كولنجوود، مقال في منهج البحث التاريخي، ترجمة: فاطمة إسماعيل، مراجعة: إمام فتاح إمام.

•لويس جوتشك، كيف نفهم التاريخ. ترجمة: عائدة سليمان عارف، دار الكاتب العربي، (د،ت).

الهوامش

(١) حامد عبد الحمزة محمد العلي، المبسط في منهج البحث التاريخي، ط٢، مؤسسة الصادق، العراق - بابل، ٢٠٢٢، ص٢٦.

(٢) وجيه محجوب، أصول البحث ومناهجه. ط٢، دار المناهج، ٢٠٠٥، عمان، ص٣٠٥.

(٣) عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي. ط٣، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٧، ص٢٠٦.

(٤) يحيى وهيب الجبوري، منهج البحث وتحقيق النصوص، ط١، دار الغرب الإسلامي، تونس، ١٩٩٣، ص١٥٣.

(٥) أسد رستم، مصطلح التاريخ. ط١، مركز تراث للبحوث والدراسات، الجيزة، مصر، ٢٠١٤، ص١١٢.

(٦) فاروق حماده، منهج البحث في الدراسات تأليفاً وتحقيقاً، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ١٩٩٥، ص٩٥.

(٧) محمد بن عمير، منهجية البحث التاريخي. ط٢، دار هومة، ص١٢٤.

(٨) حامد عبد الحمزة محمد العلي، فلسفة التاريخ النقدية عند مونتسكيو، أطروحة مقدمة إلى كليه الآداب جامعة الكوفة، ٢٠١٤، ص١٦٠.

(٩) كولنجوود، مقال في منهج البحث التاريخي، ترجمه فاطمة إسماعيل، مراجعه إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١، ص٣٤٠.

(١٠) عبد الواحد ذنون طه، أصول البحث التاريخي. ط١، دار المدار الإسلامي، بيروت- لبنان، ٢٠٠٤، ص١٤٤.

(١١) ليلى الصباغ، منهج البحث التاريخي، ص٢١٨.

(١٢) محمد عبد الكريم الوافي، منهج البحث في التاريخ والتدوين التاريخي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٠، ص١٣٦.

(١٣) عبد الرحمن بدوي، النقد التاريخي، ط ٤، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨١، ص١١١.

(١٤) لويس جوتشك، كيف نفهم التاريخ. ترجمة عائده سليمان عارف، احمد مصطفى أبو حاكمه، دار الكاتب العربي، ص ١٦٥.

(١٥) محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي. ط٢، دار الكتب، صنعاء، ٢٠١٩، ص٤٤.

(١٦) محمد بيومي مهران، التاريخ والتأريخ. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص٢٢٩.

(١٧) محمود الحويري، منهج البحث في التاريخ، د.ط، الكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٦٩.

(١٨) حسن عثمان، منهج البحث التاريخي. ط٨، دار المعارف، القاهرة، ص١٢٥.

(١٩) عبد الرحمن بدوي، النقد التاريخي. ط٤، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨١، ص١٢٥.

(٢٠) حسن عثمان، المصدر السابق. ص١٢٦.

(٢١) عبد الرحمن بدوي، المصدر السابق، ص١٢٨-١٢٩.

(٢٢) قاسم يزبك، منهج البحث التاريخي، دار الفكر، ١٩٩٠، ص٩٩.

(٢٣) عبد الله طه عبد الله السليماني، منهج البحث التاريخي، دار الفكر، عمان، ٢٠١٠، ص١٣٠.

(٢٤) عبد الواحد ذنون طه، أصول البحث التاريخي. ط١، دار المدار الإسلامي، بيروت- لبنان، ٢٠٠٤، ص١٣٨.

(٢٥) شوقي الجمل، علم التاريخ. د. ط، الكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ص١٤٢.

(٢٦) محمود الحويري، منهج البحث في التاريخ، د.ط، الكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٦١.

(٢٧) محمود الحويري، المصدر نفسه، ص٢٦١.

(٢٨) المصدر نفسه، ص٢٦٢.

(٢٩) محمود الحويري، المصدر السابق، ص٢٦٣.

(٣٠) حامد عبد الحمزة محمد العلي، منهج البحث التاريخي نحو رؤية تحليلية، مؤسسة دار الصادق الثقافية، ٢٠٢٣، ص٥٢.

(٣١) صلاح الدين المنجد، قواعد تحقيق المخطوطة. ط٧، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ١٩٨٧، ص١٥.

(٣٢) عبد الله الكمالي، كتابة البحث وتحقيق المخطوطة خطوة... خطوة، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ٢٠٠١، ص٩٤-٩٥.

(٣٣) صائب عبد الحميد، علم التاريخ ومناهج المؤرخين، مركز الغدير، لبنان - بيروت، ٢٠٠٨، ص٥٣.

(٣٤) ميمونة ميرغني حمزة، دراسات في منهجية البحث التاريخي. مراجعة وتدقيق: احمد حرب اللصاصمة، دار الخليج، عمان، ٢٠١٠، ص١٢٣.

(٣٥) ميمونة ميرغني حمزه، المصدر السابق، ص١٢٤.

(٣٦) حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ط٨، دار المعارف، القاهرة، ص١٠٠.

(٣٧) حسن عثمان، المصدر السابق، ص١٠٣.

Cognitive mastery of criticizing the historical text according to the historian

Hamid abd al hamzh mohammed ali

University of Babylon / College of Education for Human Sciences

Abstract

Esoteric criticism constitutes a necessary process to filter out the facts and exclude false ones as much as possible. This negative esoteric criticism leads to two rules: The first is that scientific proof of any historical fact cannot be done through specific efforts alone, but rather the researcher of history must have evidence that proves that fact. The second is that it is not permissible to criticize the original at this stage as a general unit, but rather its details, details, and individual incidents should be criticized one after the other. The value of each historical asset is linked to the circumstances during which the series of mental processes took place that led to its codification and access to information

The historian, and knowing the personality of the author only shows us some of the circumstances during which the historical original was written, and knowing the author's emotions, habits, whims, environment, and scientific level only helps us in revealing the factors of lies, error, deception, honesty, or correctness when we trace what mental processes can be traced. The circumstances that were associated with writing the historical origin and the challenges surrounding it during the writing of the historical origin.

Keywords: Historical criticism, document, the historian.